سقطرى.. نحو نهضة مستقبلية

خليفة الإنسانية» تواصل إغاثة المناطق النائية في سقطرى بإشراف الإنتقالي

سيوفي: البرامج الإغاثية المتواصلة ساهمت في الاستقرار المعيشي لأهالي الأرخبيل

سقطرى «الأمناء» خاص:

واصلت مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية تسيير القوافل الإغاثية إلى المناطق النائية والفقيرة في أرخبيل سقطرى، ضمن البرامج الإنسانية التي تنفذها لأجل التخفيف من معاناة الأهالي ومساعدتهم على تأمين متطلبات الحياة الأساسية.

ووصلت القوافل الإغاثية إلى منطقة «قرية» شرق مدينة «حديبوه» عاصمة سقطرى، واستفادت من تلك المساعدات 304 أسرة، حيث ساهمت تلك المعونات في رفع المعاناة عن الأسر الفقيرة والمحتاجة التي تفتقر إلى مصادر دخل ثابتة لتوفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء.

وأكد ممثلون عن مؤسسة «خليفة الإنسانية» أن وصول الفريق الإغاثي إلى القرية يأتي ضمن الخطة الإغاثية التي تستهدف كافة مناطق وقرى سقطرى، بهدف التخفيف على الأهالي، موضحاً أن المؤسسة حريصة على مد يد العون والمساعدة لكل المحتاجين في الجزيرة، ضمن الاستجابة الإنسانية التي تنفذها منذ سنوات لصالح تحسين الأوضاع المعيشية، ومستوى الخدمات الأساسية المرتبطة بحياة أبناء سقطرى.

من جانبه، ثمن مساعد معرف مركز قرية «أوسان» جمعان سيوفي، جهود الفريق الإغاثي لمؤسسة «خليفة الإنسانية» ووصوله إلى منطقة القرية وتقديمه المساعدات الغذائية، لافتاً إلى أن البرامج الإغاثية المتواصلة للمؤسسة ساهمت بشكل في الاستقرار المعيشي للكثير من الأسر على مستوى الأرخبيل.

وثمن السيوفي الجهود التي يقوم به القائمين في مؤسسة «خليفة الإنسانية» لتنمية الأرخبيل، واستقرار الخدمات الأساسية ومساعدة أبنائه في كافة المجالات.

بدوره، أشار محمد طنحاس، أحد الشخصيات الاجتماعية البارزة في المنطقة، إلى أن المساعدات الإماراتية للمركز ليست الأولى ولن تكون الأخيرة، موضحاً أن خير الإمارات ومؤسساتها وصل إلى كافة أرجاء الجزيرة.

واكد أن دولة الإمارات سند حقيقي لأهالي سقطرى، خصوصاً في الأوقات الصعبة والظروف القاسية.

وفي سياق متصل، سيرت مؤسسة «خليفة الإنسانية» قافلة مساعدات، تضم احتياجات غذائية أساسية إلى قرى منطقة «مومي» في أقصى الشمال الشرقي لجزيرة سقطرى، حيث تعد «مومي» من المناطق النائية والمحرومة ويعيش أبناؤها أوضاعاً صعبة في ظل انتشار الفقر وقلة الدخل لدى الكثير من الأسر القاطنة في تلك المنطقة.

ورغم صعوبة الطرق والتضاريس القاسية وصلت القافلة الإغاثية الإماراتية إلى مركز منطقة «مومي»، وشرعت بتوزيع السلال الغذائية على الأسر وسط ترحيب وإشادة من الأهالي.

وأثناء توزيع المساعدات عبر عدد من الشخصيات الاجتماعية في منطقة «مومي» عن شكرهم وتقديرهم لدولة الإمارات العربية المتحدة ومؤسسة «خليفة الإنسانية»، على جهودهم المتواصلة في إيصال المساعدات الإغاثية والتخفيف من معاناة الكثير من الأسر المحتاجة والمعدومة.

وأشار مختار منطقة «مومي» صالح مالك إلى أن مؤسسة «خليفة الإنسانية» تبنت خطة إغاثية شاملة لتغطية جميع الأسر في المنطقة، مشيراً إلى أن الفرق الإغاثية الإماراتية تحدت كل الصعاب والطرق الوعرة والتضاريس الصعبة للوصول إلى أهالي «مومي»، وتقديم المساعدات لهم وتلمس احتياجاتهم الخدمية والإنسانية.

وأوضح أن هذه الأعمال الإنسانية الجبارة ليست بغريبه على دولة الإمارات وأهلها الذين يسطرون أروع المواقف الإنسانية لمساعدة المحتاجين والمتضررين في جزيرة سقطرى واليمن ودول العالم.

سقطرى نحو نهضة مستقبلية بإشراف الإنتقالي

وتمكنت محافظة ارخبيل سقطرى من التخلص من الهيمنة والتواجد الإخواني لفرع الجماعة باليمن (مليشيات الاصلاح) كغيرها من المحافظات الجنوبية التي طردت وتخلصت من التواجد الإخواني، لتنعم الجزيرة بالأمن والامان التي كانت تنشده بعد ان عاثت مليشيات الاصلاح فيها فساداً وزعزعة استقرار الجزيرة واستغلال موقعها الحيوي لتمرير مخططات الجماعة بالمنطقة والاضرار بالأمن والسلم الدولي وخط الملاحة والتجارة العالمي.

وذكر مواطنون انهم يعيشون افضل ايامهم بعد تخلصهم من الاخوان والمحافظ محروس احد اذرع الجماعة بالجزيرة الذي كان ينفذ مخططات قطر وتركيا وايران بالجزيرة وسعى لخلق فتنه اهلية واقتتال غير أن تماسك ابناء الجزيرة حال دون ذلك وقضى على هذا الورم الخبيث الذي كاد ان يتمدد بجميع مديريات الجزيرة ومنها قالنسيا وحديبو.

وتعيش جزيرة سقطرى هذه الأيام مشاريع تنموية وخطط مستقبلية لانتشال الوضع برمته بإدارة من قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي الذي نظم الحياة وبدأ بتفعيل جميع الدوائر الخدماتية المهمة لسكان الجزيرة، لتنتظر جزيرة سقطرى نهضة مستقبلية كانت محروم منها سابقاً ابان حكم الاخوان، غير ان إعلام ومطابخ الاخوان يروجون لأكاذيب وخزعبلات بعد فقدان سيطرتهم وطردهم من الارخبيل ليشنوا حملة إعلامية لتشويه صورة الوضع القائم بالجزيرة غير ان الواقع هو من يفرض نفسه وخير شاهد وبرهان للجميع وبما فيهم دول الجوار والمجتمع الاقليمي والدولي.

ارتفاع أسعار خدمة الاتصالات والانترنت بنسبة 20 % بالجنوب

المواطنون يتحملون تداعيات حرب العملة التي يتبناها الحوثي

عدن «الأمناء» خاص:

ارتفعت أسعار خدمة الاتصالات للتلفون الثابت والنقال، وخدمة الانترنت بنسبة 20 في المائة في المحافظات الجنوبية والمناطق المحررة، مدفوعة بتداعيات قرار حظر ميليشيا الحوثي للتعامل بالأوراق النقدية الجديدة، في مناطق سيطرتها.

وشكا المواطنون من ارتفاع أسعار كلفة الشحن الفوري والكروت، وخدمة الانترنت في العاصمة الجنوبية عدن.

وأكدوا أن: «نقاط تسديد الانترنت عبر شركات الصرافة يطلبون 20 في المائة فوق سعر الباقة الرسمي».

وأرجع مزودو مبيعات الشحن الفوري وشركات الصرافة، أسباب ارتفاع الأسعار في باقات الشحن (الرصيد) إلى فارق سعر الصرف بين مناطق الحكومة الشرعية ومناطق سيطرة ميليشيا الحوثي.

وتحمل المواطنون تداعيات حرب العملة التي تتبناها ميليشيا الحوثي، والتي انعكست بشكل مباشر على أسعار السلع والخدمات والتحويلات المالية النقدية، ما يعمق أوجاع السكان الذين دفعت بهم الحرب التي طال أمدها إلى أسوأ وضع اقتصادي واجتماعي في العالم.

وقال أحد مُلاك نقاط بيع الشحن الفوري من شركات الهاتف النقل «يمن موبايل وسبأفون، وإم تي إن»، إنه يقوم بتحويل مبيعات الشحن الفوري (الرصيد) من العاصمة عدن إلى صنعاء، مركز تواجد شركات الاتصالات للهاتف النقال العامة والخاصة، ويدفع 30% من كل مبالغ سعر خدمة التحويل.

وأضاف: «شركات الاتصالات تريد مستحقاتها كاملة، وليس لها علاقة بما أدفعه مقابل تحويل الأموال من عدن إلى صنعاء، ولتعويض الخسائر لجأت إلى رفع أسعار باقات الاتصالات لسداد مبالغ التحويل».

وسيطرت ميليشيا الحوثي أواخر 2014م، على مؤسسات وخدمات تسيطر عليها الدولة مثل قطاع الاتصالات وشركة «يمن نت» -مزود خدمة الإنترنت المملوك للدولة- وتذهب مبيعات خدمات قطاع الاتصالات من المناطق المحررة إلى جيوب ميليشيا الحوثي في صنعاء.

وتحدث أحد موظفي شركة الكريمي للصرافة قائلا أن: «شركة الكريمي تدفع لشركات الاتصالات وللمؤسسة العامة للاتصالات، مستحقاتها كاملة في صنعاء، المتمثلة في قيمة خدمات الاتصالات التي يتم تسديدها عبر شركة الكريمي في عدن والمحافظات المحررة».

وأوضح أن: «رفع رسوم خدمة تسديد الخدمات عبر الكريمي، لتغطية فارق سعر الصرف بين قيمة الأوراق النقدية الجديدة والقديمة أمام الدولار، بين صنعاء وعدن».

وكانت ميليشيا الحوثي في 18 ديسمبر 2019م، قد حظرت التعامل بالأوراق النقدية المطبوعة ما بعد 2016م من البنك المركزي اليمني بعدن، في مناطق سيطرتها، ما تسبب بتداعيات كبيرة على سعر العملة المحلية والنشاط التجاري وأسعار السلع.

واتسع الاختلاف بين قيمة الريال في المناطق الخاضعة لسيطرة ميليشيا الحوثي، والحكومة بنحو 13% في قيمة العملة المحلية أمام الدولار، 675 ريالا للدولار في عدن، و600 ريال للدولار في صنعاء.